J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 10 (5): 309 - 314, 2019

An Economic Analysis of Food Subsidy Policies in Egypt

Elgendy, W. H. E. A.; I. B. Ibrahim; A. A. Alshaer and M. A. Ali
Agriculture Economics, Extension & Rural Sociology Department, Faculty of Agriculture, Suez Canal University, Ismailia, Egypt

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

تحليل اقتصادي لسياسات دعم السلع الغذائية في مصر

وائل حمدى عليوه على الجندى، إبراهيم بدر إبراهيم، احمد عباس الشاعر و محمد التابعي على البغدادي
قسم الاقتصاد والإرشاد والمجتمع الريفي - كلية الزراعة - جامعة قناة السويس – الإسماعيلية – جمهورية مصر العربية

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن لنظام دعم السلع الغذائية في مصر، واشتملت الدراسة على تحليل أثر المتغيرات الدولية والمحلية على هيكل الدعم الغذائي المصري،وتحليل اهم العوامل التي تؤدي الى رفع كفاءة نظام دعم السلع الغذائية وتقييم اقتصادي لمنظومة الخبز والسلع التموينية الجديدة. وتبين نتائج الدراسة أن سعر الصرف يرتبط بجميع المتغيرات المفسرة بشكل قوى، حوالي 90.3% من التغيرات في إجمالي الدعم خلال فترة الدراسة.ترجع ذلك إلى التغيرات الحادثة في الاستهلاك النهائي، ميزان المدفوعات، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي ومعدل التضخم. حوالي 95.1% من التغيرات في دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة كما ترجع إلى التغيرات الحادثة في صافي الدخل الزراعي، الواردات الزراعية،ميزان المدفوعات، الدين الخارجي، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي، معدل التضخم، وعدد السكان.لذلك توصي الدراسةضرورةالعمل على إعادة هيكلة نظام الدعم على النحو الذي يضمن وصولة بالقدر المنشود وبالكفاءة المناسبة إلى مستحقيه من الفئات محدودة الدخل.

الكلمات الدالة:الدعم، دعم السلع التموينية، الموازنة العامة، اختبار جذر الوحدة، ديكي فوللر الموسع، مصفوفة الارتباط، اللوغاريتم الطبيعي

المقدمة

تعتبر قضية الدعم أحد أهم القضايا المؤثرة في اقتصاديات الدول باختلاف انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويرتبط الدعم بالمتغيرات الاقتصادية للمجتمع كالإنتاج والدخل والاستهلاك وغيرها، كما يرتبط ارتباط وثيقاً بقضايا ومشكلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار.

وتحتل قضية الغذاء وتوفير احتياجات المجتمع المصري الأولوية في اهداف السياسة الاقتصادية المصرية، حيث تعددت السياسات التي نفذتها الحكومة لتوفير الغذاء للمجتمع مثل سياسات زيادة الإنتاج المحلي والاستيراد من الخارج وتشجيع الصادرات لتمويل الواردات من الغذاء، وسياسات تحسين الدخول الفردية وغيرها من السياسات. ومن ثم فإن لهذه السياسات أثارها في نظام الدعم الغذائي.

مشكلة البحث :

على الرغم من زيادة قيمة الدعم بصفة عامة ودعم السلع التموينية بصفة خاصة الا ان يوجد عدم عدالة في توزيع الدعم ويتسرب الدعم الي غير مستحقيه، وحيث أن توزيع الدعم للسلع التموينية (سكر- زيت-.....) يتم وفقاً لعدد الأفراد من خلال البطاقات التموينية دون مراعاة للدخل ، مع حدوث تشوه للأسعار وازدواجية الأسواق، كذلك أيضا صعوبة تحديد المستحقين للدعم نظراً لعدم توافر قواعد بيانات عن توزيع الدخل القومي على الفئات والطبقات المختلفة في المجتمع .

هدف البحث :

يستهدف البحث بصفة أساسية دراسة وتحليل سياسات الدعم على السلع الغذائية في مصر من خلال دراسة الأهداف التالية :-

1- تحليل الوضع الراهن لنظام دعم السلع الغذائية في مصر
2- دراسة التغير الهيكلي لتكلفة دعم الغذاء المصري
3- تحليل أثر المتغيرات الدولية على هيكل الدعم الغذائي المصري (سعر الصرف – حجم الصادرات – الدين الخارجي – صافي احتياطي النقد الأجنبي)
4- دراسة العلاقة بين الدعم الغذائي وبعض المتغيرات الاقتصادية المحلية (الدخل المزرعى – عدد السكان – الاستهلاك العائلي – معدل التضخم – سعر الخصم – ميزان المدفوعات – سعر استيراد القمح).

الطريقة البحثية

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام طرق التحليل الإحصائي والنماذج الرياضية المناسبة التي تحقق أهداف البحث ومنها الانحدار البسيط والانحدار المتعدد في الصورة الرياضية اللوغاريتمية المزدوجة. وأيضا اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فوللر الموسع، واستخدام مصفوفة الارتباط بمعامل بيرسون بين المتغيرات المفسرة تمهيدا للتغلب على مشكلة الازدواج الخطي.

وقد تم الإعتماد على البيانات الثانوية والتى تم جمعها من عدة مصادر منها وزارة المالية ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

النتائج

أولا: تطور قيمة إجمالي الدعم ومؤشراته خلال الفترة (2003/2002-2017/2016):

تطور اجمالي الدعم:

يشير جدول (1) أن قيمة الدعم بلغت حوالي 6.89 مليار جنيه في العام المالي 2002/ 2003 زادت إلى حوالي 202.56 مليار جنيه في العام المالي 2017/2016 بزيادة تقدر بحوالي 195.62 مليار جنيه بنسبة زيادة تمثل 2839.91% من قيمة الدعم في العام المالي 2002/ 2003. ويتضح ان الدعم في زيادة مستمرة الا انه في العام المالي 2005/ 2006 حدث تغيير هيكلي في بنود الدعم والذي أثر على الموازنةالعامة للدولة حيث لم يكن دعم المواد البترولية يظهر صراحة في الموازنة العامة للدولة حيث انه كان دعم ضمني وكانت تتحمل تكاليفه الهيئة العامة للبترول ولكن بعد إدراجه ضمن الموازنة العامة للدولة أدى ذلك لارتفاع فاتورة تكلفة الدعم.

جدول 1. تطور قيمة إجمالي الدعم ومؤشراته في مصرخلال الفترة (2002/2003 -2016/ 2017)

السنوات	الدعم (المليار جنيه)	نسبة الدعم الي المصروفات %	نسبة الدعم الي الناتج المحلي الإجمالي %
2003 /2002	6.89	5.41	1.65
2004 /2003	9.50	6.51	1.96
2004 /2005(1)	11.69	7.24	2.17
2005 /2006	53.24	25.62	8.62
2006 /2007	55.05	24.80	7.39
2007 /2008	86.92	30.79	9.71
2008 /2009	92.82	26.41	8.91
2009 /2010	94.08	25.70	7.80
2010 /2011	103.09	25.65	7.52
2011 /2012	135.40	28.75	8.17
2012 /2013	172.92	29.40	9.38
2013 /2014	189.47	27.01	9.01
2014 /2015	152.83	20.84	6.29
2015 /2016	149.75	18.31	5.53
2016 /2017	202.56	19.63	5.84
المتوسط	101.08	-	-
نسبة التغير %	12.91	-	-
الانحراف المعياري	65.18	-	-

(1) لا تشمل السنوات حتى 2004/ 2005 الدعم الضمني للمواد البترولية الذي لم يتم إدراجه في الموازنة العامة إلا ابتداء من 2005/ 2006 مما يفسر ارتفاع قيمة الدعم

المصدر:(1) وزارة المالية، سياسات الدعم في مشروع الموازنة العامة للدولة السنة المالية 2007-2008، اصدار مايو 2007.

(2) وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

وقد بلغ أدني مستوى له في عام 2002/ 2003 حيث بلغ الدعم حوالي 6.89 مليار جنيه تمثل حوالي 6.82% من متوسط قيمة الدعم المقدرة بنحو 101.08 مليار جنيه خلال سنوات الدراسة (2003/2002-2017/2016)، بينما بلغت قيمة الدعم أقصاها في عام 2016/ 2017 حيث بلغت حوالي 202.56 مليار جنيه تمثل حوالي 200.4% من متوسط قيمة

الدعم خلال سنوات الدراسة، مما أدى تراجع للمبالغ المخصصة للدعم في العام المالي 2015/2014 وذلك لخفض قيمة المبالغ المخصصة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من الموازنة العامة للدولة وبشكل خاص خفض فاتورة تكلفة دعم المواد البترولية والذي اثر على اجمالي الدعم وأيضا السياسات التي تستخدمها الدولة حاليا لتحرير أسعار المواد البترولية وخفض دعم الطاقة ضمن خطتها للتخلص من دعم المواد البترولية في عام 2019 ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، لما تتحمله الموازنة العامة للدولة من عبء وتقليل جانب المصروفات الذي يفوق الإيرادات والذي يؤثر على زيادة العجز النقدي في مصر، كما يتبين ازدياد اجمالي الدعم في العام المالي 2016/ 2017 والذي يرجع الى ارتفاع تكلفة دعم المواد البترولية نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016، وبلغت نسبة التغير حوالي 12.91%.

تطور الأهمية النسبية للدعم:

الأهمية النسبية للدعم من مصروفات الموازنة العامة للدولة:

يتضح من جدول(1) ان نسبة الدعم من المصروفات بلغت حوالي 5.41% عام 2003/2002 إرتفعت الى حوالي 19.63% عام 2016/ 2017 بزيادة تقدر بحوالي 14.22% مقارنة بعام2003/2002.

وقد بلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها عام 2003/2002 حيث بلغت حوالي 5.41%، في حين بلغت هذه النسبة أقصاها في العام المالي 2008/2007 حيث بلغت حوالي 30.79% ويرجع ذلك الى زيادة دعم السلع التموينية بمقدار 182.65% عن السنة المالية 2007/2006، كما يتبين وجود زيادة وانخفاض بنسب متفاوتة على مدار السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة.

الأهمية النسبية للدعم من الناتج المحلى الإجمالي:

يتضح من جدول(1) ان نسبة الدعم من الناتج المحلى الإجمالي بلغت حوالي 1.65% عام 2003/2002 ارتفعت الى حوالي 5.84% عام 2016/ 2017 بزيادة تقدر بحوالي 4.19% مقارنة بعام 2003/2002.

وقد بلغت نسبة الدعم من الناتج المحلى الإجمالي أدنى قيمى لها عام 2002/ 2003 حيث بلغت حوالي 1.65% وبلغت أقصاها في العام المالي 2007/ 2008 حيث بلغت حوالي 9.71%، .

2- تطور بنود الدعم خلال الفترة (2002/ 2003-2016/ 2017):

يتم توزيع الدعم طبقا للمؤسسات كالآتي:

الدعم لمؤسسات غير مالية:

يتضح من جدول(2) أن الدعم الذي يوجه للمؤسسات الغير مالية يقدر بحوالي 99.24 مليار جنيه كمتوسط لسنوات الدراسة يمثل نحو 98.18% من اجمالي الدعم وبذلك فهي تستحوذ على نسبة كبيرة من الدعم، وتتمثل المؤسسات الغير مالية في الاتي:

دعم السلع التموينية:

يتضح من جدول (2) أن دعم السلع التموينية بلغ حوالي 4.21 مليار جنيه في العام المالي 2002/ 2003 ارتفع إلى حوالي 19.16 مليار جنيه في العام المالي 2007/ 2008 بزيادة تقدر بحوالي 8.67 مليار جنيه عن العام المالي 2006/ 2007 والذي بلغ 10.49 مليار جنيه بنسبة زيادة تمثل 82.65% من دعم السلع التموينية في العام المذكور. ويتضح ان دعم السلع التموينية انخفض في العام المالي 2005/ 2006 حيث كان حوالي 8.4 مليار جنيه بخفض يبلغ حوالي 0.73 مليار جنيه عن العام المالي السابق والذي قدر بحوالي9.13 مليار جنيه وحدث انخفاض مقداره 8% وذلك بالرغم من حدوث زيادة كبيرة نسبيا في اجمالي الدعم نتيجة حدوث تغير هيكلي للدعم وادراج المواد البترولية ضمن بنود الدعم وظهرت بصورة مباشرة في الموازنة العامة للدولة.

وقد بلغ أدني مستوى لها في عام 2002/ 2003 حيث بلغ دعم السلع التموينية حوالي 4.21 مليار جنيه تمثل حوالي 17.74% من متوسط دعم السلع التموينية المقدر بنحو 23.73 مليار جنيه خلال سنوات الدراسة، بينما بلغ دعم السلع التموينية أقصاه في عام 2016/ 2017 حيث بلغ حوالي 47.54 مليار جنيه تمثل حوالي 200.34% من متوسط دعم السلع التموينية خلال سنوات الدراسة. ويمثل متوسط دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة حوالي 23.91% من إجمالي دعم المؤسسات الغير مالية، ويعتبر في المركز الثاني من حيث اهميته النسبية في دعم المؤسسات الغير مالية.

جدول 2. تطور بنود الدعم في مصر خلال الفترة (2002/ 2003-2016/ 2017) القيمة بالمليار جنيه

البيان	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	المتوسط	%
دعم السلع التموينية	4.21	7.35	9.13	8.40	10.49	19.16	20.06	17.33	24.62	30.72	34.67	37.30	42.03	42.90	47.54	23.73	23.91
دعم المواد البترولية	0.00	0.00	0.00	41.78	40.13	60.25	62.70	66.52	67.68	95.54	120.00	126.18	73.92	58.80	115.00	61.90	62.37
دعم تنشيط الصادرات	0.47	0.57	0.84	1.09	1.53	1.96	4.22	3.32	3.21	2.60	3.07	3.07	2.58	2.90	3.30	2.31	2.33
دعم المزارعين	0.68	0.25	0.29	0.06	0.25	0.88	0.14	0.36	0.29	0.38	0.87	0.63	1.27	1.45	0.04	0.52	0.53
دعم الكهرباء	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.08	0.00	8.55	13.28	23.63	30.23	27.59	6.96	7.01
دعم نقل الركاب	0.31	0.29	0.37	0.41	0.48	0.57	0.57	0.73	0.87	1.09	1.24	1.43	1.56	1.59	1.75	0.88	0.89
التأمين الصحي والادوية	0.29	0.28	0.32	0.35	0.34	0.36	0.40	0.31	0.31	0.47	0.46	0.80	0.84	2.20	1.15	0.59	0.6
دعم الإنتاج الصناعي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.10	0.00	0.70	0.40	0.30	0.08	0.24	1.57	0.40	0.40	0.64	0.32	0.32
دعم تنمية الصعيد	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.10	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.20	0.00	0.02	0.02
أخري	0.00	0.00	0.00	0.80	0.25	1.46	1.38	2.75	1.82	1.46	2.01	3.69	5.13	4.82	4.49	2.00	2.02
إجمالي دعم المؤسسات الغير مالية	5.97	8.74	10.94	52.88	53.56	84.73	90.18	91.72	100.20	132.32	171.10	187.94	151.35	145.50	201.49	99.24	100
دعم فائدة القروض الميسرة	0.64	0.52	0.51	0.36	0.71	0.78	0.85	0.20	0.59	0.83	0.72	0.70	0.63	0.50	0.09	0.57	31.25
دعم إسكان محدودي الدخل	0.27	0.25	0.24	0.00	0.45	1.00	1.05	1.40	1.55	1.50	0.35	0.08	0.00	2.00	0.00	0.68	36.76
أخري	0.00	0.00	0.00	0.00	0.32	0.41	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.85	1.75	0.98	0.59	31.99
إجمالي دعم المؤسسات المالية	0.92	0.77	0.75	0.36	1.48	2.19	2.65	2.35	2.90	3.08	1.82	1.53	1.48	4.25	1.07	1.84	100

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

دعم المواد البترولية:

يوضح جدول (2) أن متوسط دعم المواد البترولية خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 61.9 مليار جنيه، وتمثل الأهمية النسبية لدعم المواد البترولية من دعم المؤسسات الغير المالية حوالي 62.37% ويمثل المركز الأول من حيث الدعم للمؤسسات الغير مالية.

ويمثل الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع المواد البترولية بأسعار تقل عن تكلفتها سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج، حيث تقوم وزارة المالية بتوفير هذا الدعم للهيئة العامة للبترول لسداد الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع، ولا تشمل السنوات حتى 2004/ 2005 الدعم الضمني للمواد البترولية الذي لم يتم إدراجه في الموازنة العامة للدولة إلا ابتداءاً من 2005/ 2006 مما يفسر الارتفاع الكبير في الدعم.

دعم تنشيط الصادرات:

ويتضح من جدول (2) أن دعم تنشيط الصادرات قد جاء في المرتبة الرابعة حيث بلغ متوسط دعم تنشيط الصادرات خلال متوسط سنوات الدراسة حوالي 2.31 مليار جنيه بنسبة 2.33% من متوسط إجمالي الدعم الموجه للمؤسسات الغير مالية .

دعم المزارعين:

يتبين من جدول (2) أن متوسط دعم المزارعين خلال متوسط سنوات الدراسة قدر بنحو 0.52 مليار جنيه، يعادل حوالي 0.53% من متوسط إجمالي الدعم الموجه للمؤسسات الغير مالية وقد جاء دعم المزارعين فى المركز الثامن من حيث نسبة الدعم الموجهة للمؤسسات الغير مالية.

دعم الكهرباء:

يتبين من جدول (2) أن دعم الكهرباء قد جاء في المرتبة الثالثة حيث قدر متوسط دعم الكهرباء خلال سنوات الدراسة قدر بنحو 6.96 مليار جنيه بنسبة 7.01% من إجمالي دعم المؤسسات الغير مالية.

دعم نقل الركاب:

يتبين من جدول (2) أن دعم نقل الركاب جاء في المرتبة السادسة بمتوسط دعم خلال سنوات الدراسة بلغ حوالي 0.88 مليار جنيه وكانت الأهمية النسبية 0.89% من إجمالي دعم المؤسسات الغير مالية .

دعم التأمين الصحي والأدوية:

يوضح جدول (2) أن متوسط دعم التأمين الصحي والأدوية بلغ نحو 0.59 مليار جنيه وذلك خلال سنوات الدراسة بما يعادل نحو 0.60%. وهي بذلك تحتل المرتبة السابعة من حيث الأهمية النسبية.

دعم الإنتاج الصناعي:

وحيث يتبين من جدول (2) ان متوسط دعم الإنتاج الصناعي خلال سنوات الدراسة بلغ بنحو 0.32 مليار جنيه وكانت نسبة دعم الإنتاج الصناعي الى دعم المؤسسات الغير المالية حوالي 0.32%، فهي بذلك تحتل المركز التاسع من حيث الأهمية النسبية.

دعم تنمية الصعيد:

يتضح من بيانات جدول رقم (2) إنخفاض نسبة الدعم الموجه لتنمية الصعيد حيث بلغ نحو 0.02 مليار جنيه يعادل نحو 0.02%، وهو بذلك يأتى في المركز العاشر والأخير.

الدعم لمؤسسات مالية:

يتضح من جدول (2) أن الدعم الذي يوجه للمؤسسات المالية يقدر بحوالي 1.84 مليار جنيه كمتوسط لسنوات الدراسة وتمثل 1.82% من اجمالي الدعم وبذلك فهي تستحوذ على نسبة منخفضة من الدعم، وتتمثل المؤسسات مالية في الاتي:

ـدعم فائدة القروض الميسرة:

يتبين من جدول (2) ان متوسط دعم فائدة القروض الميسرة خلال سنوات الدراسة بلغ بنحو 0.57 مليار جنيه بما يعادل حوالي 31.25% من دعم المؤسسات المالية ، وقد جاءت فى المركز الثالث والاخير من حيث الأهمية النسبية لدعم المؤسسات المالية.

دعم إسكان محدودي الدخل:

يتبين من جدول (2)أن دعم إسكان محدودي الدخل جاء في المركز الأول حيث قدر متوسط دعم إسكان محدودي الدخل خلال سنوات الدراسة بنحو 0.68 مليار جنيه وبأهمية نسبية بلغت نحو 36.76% من دعم المؤسسات المالية.

اخري:

يتبين من جدول (2) أن متوسط المؤسسات الأخرى المالية خلال سنوات الدراسة بلغت نحو 0.59 مليار جنيه وبأهمية نسبية بلغت نحو 31.99% من دعم المؤسسات المالية.

3- تطور نسبة دعم السلع التموينية من اجمالي الدعم :

يبين جدول (3) أن نسبة دعم السلع التموينية من اجمالي الدعم بلغت حوالي 61.14% في العام المالي2003/2002 إرتفعت إلى حوالي 78.08% في العام المالي 2005/2004 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 25.94% عن العام المالي2003/2002. ويتضح ان نسبة دعم السلع التموينية من اجمالي الدعم في حالة تذبذب مستمر، وقد بلغ أدني مستوى لها في عام2006/2005 حيث بلغت حوالي 15.78% ولكن يؤخذ في الاعتبار التغيير الهيكلي الذي حدث لإجمالي الدعم وهو إدراج دعم المواد البترولية ضمن بنود الدعم في ذلك العام المالي، بينما بلغت أقصاها في عام 2016/2015 حوالي 28.65%.

جدول3. تطور نسبة دعم السلع التموينية من إجمالي الدعم في مصر خلال الفترة (2002/ 2003-2016/ 2017) القيمة بالمليار جنيه

السنوات	نسبة دعم السلع التموينية من اجمالي الدعم %
2003 /2002	61.14
2004 /2003	77.29
2005 /2004	78.08
2006 /2005	15.78
2007 /2006	19.06
2008 /2007	22.04
2009 /2008	21.61
2010 /2009	18.42
2011 /2010	23.89
2012 /2011	22.69
2013 /2012	20.05
2014 /2013	19.69
2015 /2014	27.50
2016 / 2015	28.65
2017 /2016	23.47

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

4- تطورنصيب الفرد من دعم السلع التموينية ودعم رغيف الخبز ودعم سلع البطاقات في مصر:

نصيب الفرد من دعم السلع التموينية:

يبين جدول (4) أن نصيب الفرد من دعم السلع التموينية بلغ حوالي61.97 جنيه في العام المالي 2003/2002ارتفع إلى حوالي499.3 جنيه في العام المالي 2017/2016 بزيادة بلغت حوالي437.33 جنيه عن العام المالي 2003/2002.ويتضح ان نصيب الفرد من دعم السلع التموينية في زيادة مستمرة على مدار سنوات الدراسة.

وقد بلغ أدني مستوى له في عام2003/2002 حيث بلغ نصيب الفرد من دعم السلع التموينية حوالي 61.97 جنيه تمثل حوالي 21.86% من متوسط قيمة نصيب الفرد من دعم السلع التموينية المقدر بنحو 283.5 جنيه خلال سنوات الدراسة، بينما بلغ نصيب الفرد من دعم السلع التموينية أقصاه في عام 2017/2016 حيث بلغ حوالي 499.3 جنيه تمثل حوالي 176.12% من متوسط نصيب الفرد من دعم السلع التموينية خلال سنوات الدراسة.

نصيب الفرد من دعم رغيف الخبز:

يبين جدول (4) أن نصيب الفرد من دعم رغيف الخبز بلغ حوالي44.49 جنيه في العام المالي 2003/2002ارتفع إلى حوالي351.88 جنيه في العام المالي 2017/2016 بزيادة تقدر بحوالي 307.39 جنيه عن العام المالي 2003/2002.ويتضح ان نصيب الفرد من دعم رغيف الخبز في زيادة مستمرة على مدار سنوات الدراسة.وقد بلغ أدني مستوى له عام2003/2002 حوالي 44.49 جنيه يمثل حوالي 22.94% من متوسط قيمة نصيب الفرد من دعم رغيف الخبز المقدر بنحو 193.92 جنيه خلال سنوات الدراسة، بينما بلغ أقصاه في عام 2017/2016 حيث بلغ حوالي 351.88 جنيه يعادل حوالي 181.46% من متوسط نصيب الفرد سنوات الدراسة، ويلاحظ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من دعم رغيف الخبز عن متوسط نصيب الفرد من دعم سلع البطاقات ويعزى ذلك إلى اعتماد افراد الاسرة بصورة أساسية على رغيف الخبز وخاصه محدودي الدخل.

جدول 4. تطور نصيب الفرد من دعم السلع التموينية ودعم رغيف الخبز ودعم سلع البطاقات في مصر خلال الفترة (2002/ 2003-2016/ 2017) القيمة بالجنيه

السنوات	نصيب الفرد من دعم السلع التموينية	نصيب الفرد من دعم رغيف الخبز	نصيب الفرد من دعم سلع البطاقات
2003 /2002	61.97	44.49	17.48
2004 /2003	105.98	83.33	22.65
2005 /2004	129.24	92.21	37.03
2006 /2005	116.67	85.78	30.89
2007 /2006	142.50	108.49	34.00
2008 /2007	254.82	202.46	52.36
2009 /2008	260.80	179.51	81.29
2010 /2009	220.21	147.59	72.64
2011 /2010	305.77	189.18	116.59
2012 /2011	372.10	207.83	164.23
2013 /2012	409.72	250.95	158.76
2014 /2013	429.68	283.86	145.82
2015 /2014	472.47	343.20	129.32
2016 /2015	471.31	338.05	133.01
2017 /2016	499.30	351.88	147.47
المتوسط	283.50	193.92	89.57

المصدر:جمعت وحسبت من جدول رقم (2).

نصيب الفرد من دعم سلع البطاقات:

يبين جدول (4) أن نصيب الفرد من دعم سلع البطاقات بلغ حوالي17.48 جنيه في العام المالي 2003/2002ارتفع إلى حوالي147.47 جنيه في العام المالي 2017/2016 بزيادة قدرت بحوالي129.99 جنيه عن العام المالي 2003/2002.ويتضح ان نصيب الفرد من دعم سلع البطاقات في زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة حتى بلغ اقصى ما يمكن في العام المالي 2012/2011 وبلغ 146.23 جنيه يمثل حوالي 163.26% من متوسطه السنوى والمقدر بنحو 89.57 جنيه خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ أدني مستوى له عام2003/2002 حيث بلغ حوالي 17.48 جنيه يمثل حوالي 19.52% من متوسطه .

ثانيا:أهم العوامل المحددة لهيكل الدعم الحكومي في مصر:

من استقراء الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع البحث أمكن حصر أهم العوامل المحددة لإجمالي الدعم في مصر بالأسعار الجارية وهى كل من X_1: الدخل القومي بالمليار جنيه، X_2: الصادرات الكلية بالمليار دولار، X_3: الواردات الكلية بالمليار دولار، X_4: عجز الموازنة العامة للدولة

بالمليار جنيه، X_5: الاستهلاك النهائي بالمليار جنيه، X_6: صافى المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية بالمليون دولار، X_7: ميزان المدفوعات بالمليون دولار، X_{13}: عدد السكان بالمليون نسمة، X_{14}: الدين الخارجي بالمليار دولار، X_{15}: صافى الاحتياطي النقدي الأجنبي بالمليار دولار، X_{16}: سعر الصرف الدولار للجنيه المصري، X_{17}: معدل التضخم.

وقد تم تقدير مصفوفة الارتباط حيث تبين أن سعر الصرف يرتبط بجميع المتغيرات المفسرة بشكل قوى لذا تم استبعاده من التمثيل في المعادلة. وكذلك كلاً من متغير الدين الخارجي وصافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية.

وبتقدير العلاقة بين الدخل القومي، الصادرات الكلية، الواردات الكلية، الاستهلاك النهائي، ميزان المدفوعات وصافي الاحتياطي النقدي الأجنبي ومعدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وعدد السكان كمتغيرات مستقلة وإجمالي الدعم ($\ln Y_1$) كمتغير تابع بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة، حيث تمثلت العلاقة في الجدول الاتي:

جدول .5. محددات اجمالي الدعم في مصر

المتغير	معامل الانحدار	T	$\bar{R}^2$	F
ثابت المعادلة	40.600-	2.936-		
الدخل القومي	0.588-	1.602-		
الصادرات الكلية	0.088-	0.222-		
الواردات الكلية	0.559-	0.938-		
الاستهلاك النهائي	2.586	7.533**		
ميزان المدفوعات	0.119	2.149*	0.903	39.255**
صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي	0.870	4.295**		
معدل التضخم	0.563	4.326**		
عجز الموازنة العامة للدولة	0.057	0.774		
عدد السكان	7.331	2.274		

**** مستوى معنوية 0.01 * مستوى معنوية 0.05**

المصدر: حسبت بواسطة الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS22)

وتشير النتائج المتحصل عليها أن المعادلة المقدرة مقبولة معنويا عند مستوى المعنوية 1% حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة نحو 39.255 وهي تفوق نظيرتها الجدولية عند نفس مستوى المعنوية. كما يستدل من قيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) أن حوالي 90.3% من التغيرات في إجمالي الدعم خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغيرات الحادثة في الاستهلاك النهائي، ميزان المدفوعات، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي ومعدل التضخم، حيث يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين الاستهلاك النهائي وإجمالي الدعم، أي أنه بزيادة معدل الاستهلاك النهائي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة إجمالي الدعم بنحو 25.86%. وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي مع ثبات أو انخفاض الإنتاج لتغطية الاستهلاك فتلجأ الدولة إلى الاستيراد لسد احتياجات الأفراد في المجتمع مما ينعكس بزيادة فاتورة الدعم، كما توجد علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين ميزان المدفوعات وإجمالي الدعم أي أنه بزيادة عجز ميزان المدفوعات بنحو 10% يؤدى إلى زيادة إجمالي الدعم بنحو 1.19%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع عجز ميزان المدفوعات يدل على ارتفاع الدين الخارجي وعجز الميزان التجاري بالإضافة لانخفاض القوة الشرائية للجنيه لدى الأفراد فتعمل الدولة على زيادة حجم إجمالي الدعم.

كما توجد علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين صافي الاحتياطي النقدي الاجنبي وإجمالي الدعم أي أنه بزيادة صافي الاحتياطي النقدي الاجنبي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة إجمالي الدعم بنحو 8.7% ويمكن تفسير ذلك انه بتوفير النقد الأجنبي تزداد إتاحة الدولة للاستيراد ومن ثم زيادة فاتورة الدعم. كما توجد علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين معدل التضخم وإجمالي الدعم أي أنه بزيادة معدل التضخم بنحو 10% يؤدى إلى زيادة إجمالي الدعم بنحو 5.63%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع معدل التضخم يدل على ارتفاع المستوى العام للأسعار ومع انخفاض دخول الأفراد في المجتمع مما يدفع الدولة إلى زيادة حجم إجمالي الدعم لتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من السلع الضرورية، بينما لم تثبت معنوية معامل الانحدار الخاص بكل من الدخل القومي، الصادرات الكلية، الواردات الكلية، عجز الموازنة العامة للدولة، وعدد السكان عند أي مستوي من مستويات المعنوية المألوفة.

ثالثا: أهم العوامل المحددة لهيكل دعم السلع التموينية في مصر:

من استقراء الدراسات السابقة أمكن حصر أهم العوامل المحددة لدعم السلع التموينية في مصر بالأسعار الجارية وهى كل من X_4: عجز الموازنة العامة للدولة بالمليار جنيه، X_6: صافى المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية بالمليون دولار، X_7: ميزان المدفوعات بالمليون دولار، X_8: صافي الدخل الزراعي بالمليار جنيه، X_9: الصادرات الزراعية بالمليون دولار، X_{10}: الواردات الزراعية بالمليون دولار، X_{11}:سعر استيراد القمح جنيه/طن، X_{12}: الاستهلاك العائلي بالمليار جنيه، X_{13}: عدد السكان بالمليون نسمة، X_{14}: الدين الخارجي بالمليار دولار، X_{15}: صافى الاحتياطي النقدي الأجنبي بالمليار دولار، X_{16}: سعر الصرف الدولار للجنيه المصري، X_{17}: معدل التضخم.

ويتبين من مصفوفة الارتباط أن سعر الصرف يرتبط بجميع المتغيرات المفسرة بشكل قوى لذا تم استبعاده من التمثيل في المعادلة.وبتقدير العلاقة بين صافي الدخل الزراعي، الصادرات الزراعية والواردات الزراعيةوسعر استيراد القمحوالاستهلاك العائليوميزان المدفوعاتوالدين الخارجي وصافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي ومعدل التضخموعجز الموازنة العامة للدولة وعدد السكان كمتغيرات مستقلة ودعم السلع التموينية ($\ln Y_2$) كمتغير تابع بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة.

جدول 6.محددات دعم السلع التموينية في مصر

المتغير	معامل الانحدار	T	$\bar{R}^2$	F
ثابت المعادلة	62.735-	5.679-**		
صافي الدخل الزراعي	0.982	2.238*		
الصادرات الزراعية	0.138	0.700		
الواردات الزراعية	1.518	4.039**		
سعر استيراد القمح	0.017	0.053		
الاستهلاك العائلي	0.706	1.629		
ميزان المدفوعات	0.088	2.295*	0.951	61.391**
الدين الخارجي	1.460	4.194**		
صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية	0.165	1.444		
صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي	0.667	3.986**		
معدل التضخم	0.253	2.744*		
عجز الموازنة العامة للدولة	0.035	0.651		
عدد السكان	8.365	3.735**		

**** مستوى معنوية 0.01 * مستوى معنوية 0.05**

المصدر: حسبت بواسطة الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS22)

وتشير النتائج المتحصل عليها أن المعادلة المقدرة مقبولة معنويا عند مستوى المعنوية 1% حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة نحو 61.391 وهي تفوق نظيرتها الجدولية عند نفس مستوى المعنوية، كما يستدل من قيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) أن حوالي 95.1% من التغيرات في دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغيرات الحادثة في صافي الدخل الزراعي، الواردات الزراعية، وميزان المدفوعات، الدين الخارجي، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي، معدل التضخم، وعدد السكان، حيث يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين صافي الدخل الزراعي ودعم السلع التموينية أي أنه بزيادة صافي الدخل الزراعي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم السلع التموينية بنحو 9.82%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن صافي الدخل الزراعي لم يزداد بالدرجة الكافية التي تسمح برفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الزراعي والذي دفع الفرد بالاستغناء عن الدعم والسلع المدعومة ولكن تلك الزيادة تدفع الدولة تعمل على زيادة الدعم الموجه لدعم السلع الغذائية للمساعدة على رفع القوة الشرائية للمستهلك.

كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين الواردات الزراعية ودعم السلع التموينية أي أنه بزيادة الواردات الزراعية بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم السلع التموينية بنحو 15.18%. وقد يعزى ذلك إلى أن حجم الإنتاج الزراعي لا يكفي احتياجات الأفراد في المجتمع ولسد تلك الاحتياجات تتجه الدولة للاستيراد من الخارج ومع ارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض قيمة العملة المحلية خاصة بعد تحرير سعر الصرف فتعمل الدولة على زيادة حجم دعم السلع التموينية لمساعدة الأفراد على شراء احتياجاتهم من السلع المدعومة.كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين ميزان المدفوعات ودعم السلع التموينية أي أنه بزيادة عجز ميزان المدفوعات بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم السلع التموينية بنحو 0.88%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى ارتفاع حجم الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية، خاصة الواردات الغذائية وكذلك ارتفاع حجم المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية، مما يدل على مدي انخفاض دخول الأفراد في المجتمع وبالتالي مدي شدة الاحتياج إلى توفير السلع الغذائية الضرورية اللازمة للأفراد،لذا تقوم الدولة بزيادة حجم دعم السلع التموينية المقدم للأفراد في الدولة. كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين الدين الخارجي ودعم السلع التموينية أي أنه بزيادة الدين الخارجي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم السلع التموينية بنحو 14.6%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع حجم الدين

الخارجي للدولة يدل على أن الدولة تقوم بتمويل جزء من الدعم عن طريق الاستدانة من الخارج لتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد.

يتضح أيضا وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي ودعم السلع التموينية أي أنه بزيادة صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم السلع التموينية بنحو 6.67%. وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن الزيادة في صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي للدولة قد لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بالقدر الكافي الذي يسمح بتخفيض القدر الموجه للدعم وبناءا عليه كان لابد من زيادة مقدار دعم السلع التموينية. كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين معدل التضخم ودعم السلع التموينية، أي أنه بزيادة معدل التضخم بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم السلع التموينية بنحو 2.53%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن معدل التضخم يعمل على توزيع الدخل القومي بين الأفراد بطريقة غير عادلة ويقع هذا الضرر على أصحاب الدخول المحدودة حيث أن تغير دخولهم لا يضاهي بل يقل عن تغير الأسعار في المجتمع بالتالي تتجه الدولة لزيادة حجم دعم السلع التموينية لمعالجة ذلك.

كما تشير نتائج جدول (6) إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين عدد السكان ودعم السلع التموينية أي أنه بزيادة عدد السكان بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم السلع التموينية بنحو 83.65%، وقد يعزى ذلك إلى أن ارتفاع تعداد السكان سنويا يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد في المجتمع وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للفرد مما يدفع الدولة إلى رفع فاتورة دعم السلع التموينية لتوفير الاحتياجات الأساسية والضرورية لاستهلاك الأفراد. بينما لم تثبت معنوية معامل الانحدار لكل من الصادرات الزراعية، سعر استيراد القمح، الاستهلاك العائلي، صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية، وعجز الموازنة العامة للدولة عند أي مستوي من مستويات المعنوية المألوفة.

رابعا: أهم العوامل المحددة لهيكل دعم رغيف الخبز في مصر:

باستعراض الدراسات السابقة، أمكن حصر أهم العوامل المحددة لدعم رغيف الخبز في مصر بالأسعار الجارية وهي نفس المتغيرات المستقلة التي تؤثر على دعم السلع التموينية وهى كل من X_4: عجز الموازنة العامة للدولة بالمليار جنيه، X_6: صافى المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية بالمليون دولار، X_7: ميزان المدفوعات بالمليون دولار، X_8: صافي الدخل الزراعي بالمليار جنيه، X_9: الصادرات الزراعية بالمليون دولار، X_{10}: الواردات الزراعية بالمليون دولار، X_{11}:سعر استيراد القمح جنيه/طن، X_{12}: الاستهلاك العائلي بالمليار جنيه، X_{13}: عدد السكان بالمليون نسمة، X_{14}: الدين الخارجي بالمليار دولار، X_{15}: صافى الاحتياطي النقدي الأجنبي بالمليار دولار، X_{16}: سعر الصرف الدولار للجنيه المصري، X_{17}: معدل التضخم.

وتوضح نتائج تحليل من مصفوفة الارتباط أن المتغير المستقل وهو سعر الصرف يرتبط بجميع المتغيرات المفسرة بشكل قوى لذا تم استبعاده من التمثيل في المعادلة.وبتقدير العلاقة بين صافي الدخل الزراعي والصادرات الزراعيةوالواردات الزراعيةوسعر استيراد القمحوالاستهلاك العائليوميزان المدفوعاتوالدين الخارجيوصافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية، عجز الموازنة العامة للدولةوعدد السكان صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة ودعم رغيف الخبز ($\ln Y_3$) كمتغير تابع بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة، حيث تمثلت العلاقة في الجدول الاتي:

جدول 7. محددات دعم رغيف الخبز في مصر

المتغير	معامل الانحدار	T	$\bar{R}^2$	F
ثابت المعادلة	86.646-	6.999-**		
صافي الدخل الزراعي	1.619	3.292**		
الصادرات الزراعية	0.316	1.435		
الواردات الزراعية	1.710	4.061**		
سعر استيراد القمح	0.164	0.450		
الاستهلاك العائلي	0.042	0.086		
ميزان المدفوعات	0.094	2.181*	0.925	39.107**
الدين الخارجي	1.883	4.826**		
صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية	0.226	1.764		
عجز الموازنة العامة للدولة	0.006-	0.108-		
عدد السكان	12.868	5.127**		
صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي	0.925	4.934**		
معدل التضخم	0.196	1.893		

** مستوى معنوية 0.01 * مستوى معنوية 0.05

المصدر: حسبت بواسطة الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS22)

وتشير النتائج المتحصل عليها أن المعادلة المقدرة مقبولة معنويا عند مستوى المعنوية 1% حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة نحو 39.107 وهي تفوق نظيرتها الجدولية عند نفس مستوى المعنوية. كما يستدل من قيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) أن حوالي 92.5% من التغيرات في دعم رغيف الخبز خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغيرات الحادثة في صافي الدخل الزراعي، الواردات الزراعية، ميزان المدفوعات، الدين الخارجي، عدد السكان، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي، ومعدل التضخم حيث يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين صافي الدخل الزراعي ودعم رغيف الخبز أي أنه بزيادة صافي الدخل الزراعي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة فاتورة دعم رغيف الخبز بنحو 16.19%، ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بأنه بزيادة الدخل الزراعي فإن المزارع يتجه في نمط استهلاكي أقرب للحضر عن الاستهلاك الريفي، حيث يتجه قطاع كبير إلى شراء رغيف الخبز من الأسواق دون خبزه في المنزل.

كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين الواردات الزراعية ودعم رغيف الخبز أي أنه بزيادة الواردات الزراعية بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم رغيف الخبز بنحو 17.10%، وقد يعزى ذلك إلى أن حجم الإنتاج الزراعي لا يكفي احتياجات الأفراد في المجتمع. كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين ميزان المدفوعات ودعم رغيف الخبز أي أنه بزيادة عجز ميزان المدفوعات بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم رغيف الخبز بنحو 0.94%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى ارتفاع حجم الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية خاصة الواردات الغذائية وكذلك ارتفاع حجم المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية مما يدل على مدي انخفاض دخول الأفراد في المجتمع وبالتالي مدي شدة الاحتياج إلى توفير رغيف الخبز والضروري الذي يلزم الأفراد وبالتالي تقوم الدولة بزيادة حجم دعم رغيف الخبز المقدم للأفراد في الدولة. كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين الدين الخارجي ودعم رغيف الخبز أي أنه بزيادة الدين الخارجي بنحو 10% يؤدى إلى رفع فاتورة دعم رغيف الخبز بنحو 18.83%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع حجم الدين الخارجي للدولة يدل على انخفاض حجم الدخل القومي فتلجأ الدولة إلى الاستدانة من الخارج لتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من الخبز المدعم ولتحقيق ذلك فإنها تقوم بزيادة حجم دعم رغيف الخبز.

كما يتضح أيضا وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين عدد السكان ودعم رغيف الخبز أي أنه بزيادة عدد السكان بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم رغيف الخبز بنحو 128.68%، وقد يعزى ذلك إلى أن ارتفاع تعداد السكان سنويا يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد في المجتمع وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للفرد مما يدفع الدولة إلى رفع فاتورة دعم رغيف الخبز لتوفير الاحتياجات الأساسية والضرورية لاستهلاك الأفراد اليومي من الغذاء. كما يوجد علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي ودعم رغيف الخبز أي أنه بزيادة صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم رغيف الخبز بنحو 9.25%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن الزيادة في صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي للدولة قد لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بالقدر الكافي الذي يسمح بتخفيض القدر الموجه لدعم رغيف الخبز وبناءا عليه كان لابد من زيادة مقدار دعم رغيف الخبز.

بينما لم تثبت معنوية معامل الانحدار الخاص بكل من الصادرات الزراعية، سعر استيراد القمح، الاستهلاك العائلي، صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية، وعجز الموازنة العامة للدولة، معدل التضخم عند أي مستوي من مستويات المعنوية المألوفة.

خامسا: أهم العوامل المحددة لهيكل دعم سلع البطاقات في مصر:

من استقراء الدراسات السابقة أمكن حصر أهم العوامل المحددة لدعم سلع البطاقات في مصر بالأسعار الجارية وهي نفس المتغيرات المستقلة التي تؤثر على دعم السلع التموينية ودعم رغيف الخبز وهى كل من X_4: عجز الموازنة العامة للدولة بالمليار جنيه، X_6: صافى المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية بالمليون دولار، X_7: ميزان المدفوعات بالمليون دولار، X_8: صافي الدخل الزراعي بالمليار جنيه، X_9: الصادرات الزراعية بالمليون دولار، X_{10}: الواردات الزراعية بالمليون دولار، X_{11}:سعر استيراد القمح جنيه/طن، X_{12}: الاستهلاك العائلي بالمليار جنيه، X_{13}: عدد السكان بالمليون نسمة، X_{14}: الدين الخارجي بالمليار دولار، X_{15}: صافى الاحتياطي النقدي الأجنبي بالمليار دولار، X_{16}: سعر الصرف الدولار للجنيه المصري، X_{17}: معدل التضخم.

ومما يتبين من مصفوفة الارتباط أن المتغير المستقل وهو سعر الصرف يرتبط بجميع المتغيرات المفسرة بشكل قوى لذا تم استبعاده من التمثيل في المعادلة.وبتقدير العلاقة بين صافي الدخل الزراعي، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، سعر استيراد القمح، الاستهلاك العائلي، ميزان المدفوعات، الدين الخارجي، صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية، عجز الموازنة العامة للدولة، عدد السكان، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي، ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة ودعم سلع البطاقات ($\ln Y_4$) كمتغير تابع بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة، حيث تمثلت العلاقة في الجدول الاتي:

جدول 8.محددات دعم سلع البطاقات في مصر

المتغير	معامل الانحدار	T	$\bar{R}^2$	F
ثابت المعادلة	31.484-	2.809-**		
صافي الدخل الزراعي	0.260	0.585		
الصادرات الزراعية	0.020-	0.920		
الواردات الزراعية	1.658	4.351**		
سعر استيراد القمح	0.394-	1.193-		
الاستهلاك العائلي	1.575	3.584**		
ميزان المدفوعات	0.062	1.594	0.963	80.892**
الدين الخارجي	0.874	2.473*		
صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية	0.051	0.439		
عجز الموازنة العامة للدولة	0.040	0.736		
عدد السكان	1.543	0.679		
صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي	0.217	1.279		
معدل التضخم	0.285	3.043**		

**** مستوى معنوية 0.01 * مستوى معنوية 0.05**

المصدر: حسبت بواسطة الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS22)

وتشير النتائج المتحصل عليها أن المعادلة المقدرة مقبولة معنويا عند مستوى المعنوية 1% حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة نحو 80.892 وهي تفوق نظيرتها الجدولية عند نفس مستوى المعنوية. كما يستدل من قيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) أن حوالي 96.3% من التغيرات في دعم سلع البطاقات خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغيرات الحادثة في الواردات الزراعية والاستهلاك العائلي والدين الخارجي ومعدل التضخم حيث يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين الواردات الزراعية ودعم سلع البطاقات أي أنه بزيادة الواردات الزراعية بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم سلع البطاقات بنحو 16.58%، وقد يعزى ذلك إلى أن حجم الإنتاج الزراعي لا يكفي احتياجات الأفراد في المجتمع ولسد تلك الاحتياجات تتجه الدولة لاستيراد القمح من الخارج ومع ارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض قيمة العملة المحلية خاصة بعد تحرير سعر الصرف فتعمل الدولة على زيادة حجم دعم سلع البطاقات لمساعدة الأفراد على تلبية احتياجاتهم اليومية من السلع الاستهلاكية. كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين الاستهلاك العائلي ودعم سلع البطاقات أي أنه بزيادة عجز ميزان المدفوعات بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم سلع البطاقات بنحو 15.75%، وقد يعزى ذلك إلى أن ارتفاع حجم الاستهلاك العائلي مع انخفاض الإنتاج الزراعي لتغطية ذلك فتلجأ الدولة إلى الاستيراد لسد احتياجات الأفراد في المجتمع مما ينعكس بالإيجاب على فاتورة دعم سلع البطاقات.

كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين الدين الخارجي ودعم سلع البطاقات أي أنه بزيادة الدين الخارجي بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم سلع البطاقات بنحو 8.74%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع حجم الدين الخارجي للدولة يدل على انخفاض حجم الدخل القومي فتلجأ الدولة إلى الاستدانة من الخارج لتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من السلع الاستهلاكية ولتحقيق ذلك فإنها تقوم بزيادة حجم دعم سلع البطاقات. كما يتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% بين معدل التضخم ودعم سلع البطاقات أي أنه بزيادة معدل التضخم بنحو 10% يؤدى إلى زيادة دعم سلع البطاقات بنحو 2.85%، وقد تعزى تلك العلاقة الطردية إلى أن معدل التضخم يعمل على توزيع الدخل القومي بين الأفراد بطريقة غير عادلة ويقع هذا الضرر على أصحاب الدخول المحدودة حيث أن تغير دخولهم لا يضاهي بل يقل عن تغير الأسعار في المجتمع بالتالي تتجه الدولة لزيادة حجم دعم سلع البطاقات لمعالجة ذلك.

بينما لم تثبت معنوية معامل الانحدار الخاص لكل من صافي الدخل الزراعي، الصادرات الزراعية، سعر استيراد القمح، ميزان المدفوعات، صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية، وعجز الموازنة العامة للدولة، عدد السكان، وصافي الاحتياطي النقدي الاجنبي عند أي مستوي من مستويات المعنوية المألوفة.

المراجع

أحمد محمد أحمد ومحمود محمد فواز وياسر سيد أحمد مزروع وأميرة مصطفي محمد حمزة، "محددات الدعم الغذائي في مصر"، المؤتمر العشرون للاقتصاديين الزراعيين، 16-17 أكتوبر 2012.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة الخبز البلدي المدعم في مصر"، مارس 2014.

على عبد الزهرة حسن، عبد الطيف حسن شومان، "تحليل العلاقات التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الرابع والثلاثون، 2013.

وائل محمود محمد حسين، "أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر"، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي،2015.

Steenblik, R., (2003). Environmentally Harmful Subsidies: Policy Issues and Challenges Subsidy Measurement and Classification: Developing a Common Framework (pp. 101-142).

An Economic Analysis of Food Subsidy Policies in Egypt

Elgendy, W. H. E. A.; I. B. Ibrahim; A. A. Alshaer and M. A. Ali

Agriculture Economics, Extension & Rural Sociology Department, Faculty of Agriculture, Suez Canal University, Ismailia, Egypt

ABSTRACT

The present study aims at analyzing of the current situation of the subsidy system of food commodities in Egypt, analyzing of the impact of changes in the international and domestic variables on the structure of food subsidy. Recognizing of the most important factors that lead to raising the efficiency of the food subsidy system, conducting an economic evaluation of the new bread subsidy system in Egypt. The study results show that Exchange rate strong correlated with all explanatory variables, about 90.3% changes on total subsidy through study years is due to changes that happen in final consumption, net foreigncash reserves, and inflation rate. Also about 95.1% changes on food subsidy through study years is due to changes that happen in netagriculture income, agriculture imports, balance of payment, external dept, net foreigncash reserves, inflation rate, and population.

Keywords: Subsidy, Food Subsidy, Government budget, Unit root test,Augmented Dickey-Fuller, Correlation matrix, Natural logarithm